



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد محمد بن عبد القادر

**التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية و14 إدارة عمومية**

16 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الكاتبة العامة والسادة الكتاب العامون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

في البداية، أود التعبير عن سروري واعتزازي للقائكم اليوم في إطار هذه المبادرة التشاركية التي ستعرف التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية و14 قطاعا وزاريا قصد إنجاز "نظام مشترك لتدبير الموارد البشرية".

هذه الخطوة التي نعتبرها لبنة جديدة في مسار تعزيز الالتقائية وتكريس التعاون المشترك بين القطاعات الوزارية بغية تحقيق التكامل والتعاقد الكفيلين بخلق دينامية مشتركة تسهم في ضمان نجاح البرامج القطاعية وتناغمها من جهة والبرنامج الحكومي من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

إن المشروع الذي نحن بصدد التوقيع على اتفاقية تعاون بشأنه يستمد مرجعيته الأساسية من التوجيهات الملكية السامية بشأن ضرورة تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة بين مختلف القطاعات والمرافق، وكذا الاستثمار في العنصر البشري الذي جعله ركيزة أساسية وقاطرة لإعداد وتفعيل وتنزيل المشاريع الهيكلية التي انخرطت فيها المملكة.

وقد أرسى خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة الدعائم المرجعية لتفعيل الأوراش الإصلاحية الرامية إلى الاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين وكذا تحسين أداء ونجاعة الإدارة . كما عاد جلالتة ليؤكد في خطابه بمناسبة عيد العرش أن ضعف الإدارة العمومية بمختلف مكوناتها يعد من أهم المعوقات التي تعرقل مسلسل التنمية التي انخرط فيها المغرب.

وتمت ترجمة معالم هذه التوجيهات ومقتضيات الدستور خاصة تلك المتعلقة بمبادئ ومعايير الحكامة الجيدة داخل المرفق العمومي، في إطار البرنامج الحكومي الذي أفرد محورا خاصا بإصلاح الإدارة وسطر ضمن أولوياته وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية، تركز التدبير التوقعي للموارد البشرية من خلال تطوير واعتماد نظام معلوماتي مشترك بين الإدارات لتدبيرها.

من هذا المنطلق، أعدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برنامجا لإصلاح الإدارة يروم تحقيق تحول إداري وخلق إدارة ناجعة ومؤهلة، من خلال الارتقاء بالوسائل البشرية والتنظيمية والتدبيرية الموضوعة رهن إشارتها.

واعتبارا للدور المحوري الذي تلعبه الموارد البشرية في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، وبغاية إصلاح منظومة تدبير الموارد البشرية يعتمد برنامج عمل الوزارة على وضع سياسة متكاملة لتثمين الموارد البشرية في

إطار مقارنة شمولية تجمع بين البعد القانوني من خلال تطوير الإطار التشريعي وتميم الترسانة القانونية المنظمة للوظيفة العمومية، و**البعد السلوكي** عبر تعزيز مبادئ الاخلاقيات وربط المسؤولية بالمحاسبة والمهنية وثقافة تدير المرفق العام المبني على النجاعة، وكذا البعد التنظيمي من خلال اعتماد آليات حديثة لتدبير المسارات المهنية للموارد البشرية وربطها بالتكوين والتكوين المستمر، والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات ومهنيتها، ونظام التقييم المبني على الأهداف والنتائج والنجاعة، إلى جانب تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات كركيزة لتحديث تدبير الموارد البشرية للدولة.

وفي هذا الصدد، تم إدراج مشروع إعداد نظام مشترك لتدبير الموارد البشرية كمدخل لتطوير تدبير الرأسمال البشري بالإدارة العمومية والرفع من ادائه وفعالته، وذلك في إطار مقارنة تشاركية متكاملة تهدف إلى جعل نظم المعلومات ركيزة أساسية لتحسين أساليب تدبير الموارد البشرية واثميتها، بما يضمن الرفع من مستوى أداء ونجاعة الإدارة العمومية وفعاليتها.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي هذا المشروع ضمن منظومة متكاملة أعدتها الوزارة بغية إدماج مناهج عمل جديدة في تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية استنادا إلى نظم معلومات متجانسة ومندمجة بين مختلف الإدارات. حيث سبق للوزارة أن أنجزت مرجعا مشتركا يتضمن مجموعة من دلائل المفاهيم

والمساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، وذلك قصد توحيد مفاهيم وقواعد تدبير الرأسمال البشري. كما قامت بإعداد قاعدة معلوماتية مركزية للموارد البشرية بالإدارات العمومية لدعم اتخاذ القرار من طرف المسؤولين.

ويهدف تمكين الإدارات العمومية من الاستغلال الأمثل لمختلف القواعد التي تم إنجازها، أعدت هذه الوزارة بتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية دراسة مكنت من تشخيص وضعية أنظمة المعلومات لتدبير الموارد البشرية وبلورة تصور مشترك وخارطة طريق لتطوير نظام معلوماتي مندمج لتدبير الموارد البشرية. كما تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، انكبت على إعداد دفتر المواصفات الوظيفية والتقنية لهذا النظام وكذا صياغة مشروع إتفاقية الشراكة الخاصة به.

ويروم هذا المشروع تحسين وتطوير تدبير الموارد البشرية في الإدارات العمومية بالاعتماد على نظام معلوماتي متجانس يدعم اتخاذ القرار عبر مؤشرات مشتركة تمكن من تتبع تطور الموارد البشرية في الإدارات العمومية. كما يتوخى ترشيد النفقات المالية التي يتطلبها إنجاز أنظمة المعلومات الخاصة بتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية من خلال توحيد الجهود والاستئناس بأفضل الممارسات في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر للسيدة الكاتبة العامة والسادة الكتاب العامين الذين وافقوا على الانخراط في هذا المشروع التشاركي المسطر ضمن البرنامج الحكومي، متمنيا لهم كامل التوفيق والنجاح في تنفيذه.

كما أود التنويه بالعمل الجاد الذي تضطلع به اللجنة البين الوزارية المكلفة بالتحضير لهذا المشروع، شاكرا لهم المجهودات التي ما فتئوا يبذلونها لضمان إنجاحه. ونحن على ثقة أن عملنا يدا في يد سيفضي إلى تحقيق المزيد من الانجازات والخطوات الثابتة في مجال تكريس الحكامة العمومية في التدبير العمومي، وتعزيز فعاليته وشفافيته، وذلك بما يساعد على كسب الرهانات التنموية لبلادنا.

وكلنا أمل أن تسهم هذه الشراكات في ترشيد النفقات وتقليص التكاليف وتعميم الاستفادة لأجل التوطين الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات في الممارسات الإدارية بغاية تأهيل الإدارة لرفع التحديات التي تواجهها لمواكبة الأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا وللإستجابة لاحتياجات المواطن.

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد الامين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.